

توصيات المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر

لكلية الحقوق – جامعة المنصورة



الجوانب القانونية والاقتصادية
للأزمة المالية العالمية

الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية

في الفترة من ١ - ٢ إبريل ٢٠٠٩
بقاعة السنهورى بكلية الحقوق - جامعة المنصورة

تحت رعاية

أ.د/ هانى هلال
وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى

أ.د/ أحمد فتحى سرور
رئيس مجلس الشعب

رئيس المؤتمر
أ.د/ أحمد بيومى شهاب الدين
رئيس جامعة المنصورة

مقرر عام المؤتمر
أ.د/ غنام محمد غنام
وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية
البيئة

نائب رئيس المؤتمر
أ.د/ السيد أحمد عبد الخالق
عميد كلية الحقوق
جامعة المنصورة



الراعى الرئيسى شركة

بسم الله الرحمن الرحيم

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ
مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا "

صدق الله العظيم

النساء الآية ٢٩

أخذت كلية الحقوق علي عاتقها دوماً الاهتمام بقضايا الوطن ومشكلاته، وانطلاقاً من سعيها الحثيث نحو التفاعل مع همومه وهموم الأمة العربية ، وما حاق به من أزمة مالية طاحنة امتدت آثارها لشتى الاقتصادات العالمية، ومنها الاقتصاد المصري استثناءً على ذلك بوصفه جزءاً من هذا الاقتصاد العالمي. على فخامة رئيس الجمهورية من أن الأزمة المالية العالمية تحمل مصر أوقاتاً صعبة. كما أكد علي أن القراءة الصحيحة للأزمة الراهنة تحتم تمسكنا بسياسات الإصلاح الاقتصادي وتحتم أن نمضي دون تردد في المزيد والمزيد من خطوات الإصلاح.

ومن هنا جاء اختيار الكلية لموضوع مؤتمرها السنوي والذي حمل عنوان "الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية" تحت الرعاية الكريمة لمعالي الأستاذ الدكتور/ أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، والرئاسة الحكيمة لمعالي الأستاذ الدكتور/ أحمد بيومي شهاب الدين رئيس الجامعة.

وقد ضمت جلسات المؤتمر ٣٥ بحثاً تم تحكيمها، وعرضها الباحثون خلال يومين علي مدار ست جلسات، استمع فيها الحضور لنتائج الأبحاث والدراسات، وناقشوا الباحثين حول مظاهر الأزمة وآثارها والحلول المقترحة لمواجهتها.

أساتذتي وزملائي الأعزاء

انتهى مؤتمر من توصيات سطرته بحوثكم القيمة والمتنوعة، ومن واقع مداخلاتكم التي أثارت ما أوردته البحوث لكي نضعها بكل الأمانة والصدق تحت نظركم وبين أيدي متخذي القرار ومراكز البحث العلمية المتخصصة.

أولاً: توصيات علي الصعيد العربي:

ضرورة دعم التعاون العربي والإسلامي في المجالات التمويلية والعينية بما يحصن الاقتصادات العربية والإسلامية ضد مخاطر الأزمات.

تفعيل آليات العمل العربي المشترك في بناء منظومة متكاملة من الضوابط والتنظيمات الإشرافية والرقابية مما يساهم في الارتقاء بنظم الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي والمالي في الدول العربية بما يتماشى مع المعايير العالمية في هذا الشأن.

ينبغي العمل على توفير مناخ استثماري مناسب على مستوى الدول العربية، وبتث الثقة في نفوس المستثمرين العرب والأجانب وتوفير أية بيانات يطلبونها حتى يدفعوا بأموالهم علي الصعيد العربي بدلاً من تدفقه لخارج أرجاء العالم العربي.

ضرورة دعم التعاون العربي والإسلامي في المجالات التمويلية والمبادلات التجارية مما يساهم في خلق الطلب علي السلع والخدمات في محاولة لسد النقص في الصادرات العالمية.

ثانياً: توصيات علي الصعيد الوطني:

١- علي صعيد الأداء الحكومي:

تفعيل دور الدولة علي أن يكون دوراً عملياً واقعياً وليس دوجماتياً، ومن ثم ينبغي تفعيل دورها في مجالات المشروعات الزراعية والصناعية بهدف توليد دخول جديدة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي يدفع بمزيد من الاستثمارات والتخفيف من أزمة الكساد التي يمر بها الاقتصاد العالمي.

ضرورة قيام الدولة بزيادة نفقاتها الاستثمارية والجارية لكي تعوض النقص في مستوى الطلب الكلي، وذلك من خلال توجيه الإنفاق العام إلى مشروعات البنية التحتية.

التمهل في تطبيق المشتقات المالية وأنظمة التوريق، وعدم الانجراف وراء قواعد التوريق الغربية، والأخذ بقواعد التوريق الإسلامية.

تحديث وتطوير منظومة التشريعات المصرية لتتضمن قواعد خاصة بحوكمة الشركات أن تعمل على إنشاء معهد متخصص خاص بالحوكمة بغية الارتقاء بمعايير حوكمة الشركات وممارساتها، ويضع أسساً قياسية تستطيع الشركات بإتباعها أن تنظم نفسها في هذا المجال.

تحرير المعاملات من قيود الدولار واستخدام سلة عملات مختلفة من العملات وذلك لتوزيع المخاطر.

إنشاء صندوق وطني للمخاطر لإنقاذ البنوك الوطنية في حال تعرضها للأزمات.

العمل تشجيع استعادة الأموال المصرية الهاربة إلى الخارج للاستثمار في داخل الوطن وبما يسد النقص في التمويل الآن.

خلق وتنشيط الرقابة الفعالة على الرهن العقاري.

إخضاع الممارسات الإعلامية والإعلانية المتعلقة بالمعاملات المالية للرقابة تجنباً لتورط الأفراد في زيادة الاستدانة بما قد يؤدي إلى حدوث الفقاعات المالية كما رأين مما يؤدي إلى حدوث أزمة.

٢- علي صعيد السياسات البنكية:

إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية مرنة تتفق ومتطلبات الأزمة المالية تشجيع المستثمرين، وكذا المواطنين على ضخ أموالهم في مشروعات داخل الاقتصاد.

حث المصارف الإسلامية علي تطوير المنتجات التمويلية وخدمات مصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة.

ضرورة تفعيل المؤسسات الرقابية القائمة كالبنوك المركزية ومؤسسات الرقابة بما يشمل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية بحيث تكون جميعها خاضعة للرقابة و التنظيم و تعمل بشفافية كاملة.

ضرورة الرقابة على سماسرة الرهون العقارية والمنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية والرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية ، وكذلك شركات التأمين وإعادة التأمين .

حث البنوك علي إتباع نصوص اتفاقية بازل..

٣- التشريعات والقوانين:

العمل علي إصدار حزم من التشريعات الرامية إلي دعم الدور الرقابي للدولة وأجهزه الرقابية المالية بها لتفعيل هذا الدور بصورة تحقيق الحد من التداعيات الأزمة المالية كتشريعات التأمين الجزئي للمؤسسات المالية.

ضرورة إصدار قانون ينظم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ويتضمن إنشاء هيئة عامة جديدة للرقابة على هذه الأسواق تحل محل هيئات سوق المال والرقابة على التأمين والتمويل العقاري.

حث المشرع المصري علي التدخل بوضع قواعد منظمة لسلطات المحكم في إعادة التوازن المالي للعقد، نظراً لأهمية هذا في مجال فض منازعات العقود طويلة الأجل خاصة الدولية منها.

ضرورة قيام المشرع المصري بوضع نصوص خاصة بمراجعة عقود BOT وغيرها من عقود الدولة طويلة الأجل تشجيعاً للمستثمرين للعمل في ظل مناخ استثماري آمن.

٤- علي صعيد الاستثمار:

تشجيع الاستهلاك و الاستثمار الخاص من خلال تخفيض الضرائب على الدخل وخاصة أصحاب الدخل المتوسطة المنخفضة، بالإضافة إلى تخفيض الضرائب غير المباشرة، واتخاذ الإجراءات التي تسهل الائتمان للمشروعات المتوسطة والصغيرة لمساعدتها على التوسع و الإنتاج من أجل حفز الاستثمار.

٥- علي صعيد البحث العلمي:

يتعين علي الباحثين دراسة اقتصاد السوق وحركته خلال القرن الماضي
مع التركيز علي المتغيرات النوعية في العقود الثلاثة الأخيرة.

ضرورة إنشاء مراكز علمية وأكاديمية ومشروعات بحثية تعمل علي
دراسة الأزمة وأثارها.